

نساء قلن لا (خلال القرن التاسع عشر)

فاطمة العيساوي*

نبدأ بملاحظاتٍ — :

1- هناك بعض الصعوبات المنهجية عند معالجة هذا الموضوع وهي أنه في بعض الأحيان لا تُذكر النساء بأسمائهن في المراسلات المخزنية - عكس الرسوم العدلية- فنجد زوجة فلان أو بنت فلان، وهذا يعود إما إلى ثقافة النوع التي كانت سائدة، أو أن ذكر اسم المرأة التي لها قرابة ما برجل ما يعتبر كسرا لحرمة .

2- تعددت لآراء بعض النساء خلال القرن التاسع عشر؛ فقد قلن:

- لا لتعسف وتجاوز رجال المخزن ضد المرأة.

- لا للقانون العنصري الذي كان يمنع زواج الشريقات من العوام أو العكس

- لا للظلم الاجتماعي والسياسي المتمثل في كثرة الكلف على القبائل.

إلا أننا في هذه المداخلة سنركز على بعض القضايا النسائية التي ما زالت ماثرة اهتمام

ونقاش إلى اليوم ونحملها فيما يلي:

لا للزواج المُدبر من طرف الأهل

كان الضغط يمارس على المرأة من جهة أسرتها لفرض اختيار معين عند زواجها؛ وكانت العادة هي الرضوخ لما يفرض عليها من اختيار، وذلك لأسباب موضوعية أهمها صغر سنّها؛ ولكن إذا تجاوزت بعض النساء هذا العائق فإنهن يعلن رفضهن للزواج المدبر من طرف أسرهن، ويقلن لا بوسائل مختلفة منها ما كان عمليا وموجودا في البوادي، وتجسده أقدم وسيلة لجأت إليها المرأة لرفض مثل

هذا الزواج وهي الهروب بعيداً عن قبيلتها مع من تحبه وتختاره؛ فمن منطقة سايس تفيدنا وثيقة بمعلومة من هذا النوع جاء فيها: "اعلم سيدي بأن المرأة اجتمعوا عليها الجماعة وأرادوا نكاحها لأهلها (كذا) ولم تستطع للزواج حتى وصل عليها رجل حياني وهربت معه"¹. وتذكر بعض الكتابات الأجنبية حالات مشابهة لهذا الشكل بالأطلس المتوسط خاصة في قبيلة آيت سادن².

أما إذا تضررت البنت كثيراً من اختيار أبيها فإنها كانت ترفع أمرها إلى الشرع كما فعلت فتاة بشفشاون عندما أجبرها والدها على الزواج من رجل مجذوم³.

أيضا كانت بعض الفتيات يعبرن عن رفضهن لهذا النوع من الزواج وعدم رضاهن عنه بواسطة رد فعل من مستوى أبسط؛ كأن يقمن ببعض التصرفات الاستفزازية أثناء زيارة "الخاطبات" لإلغاء مشروع الزواج برمته. وبعض آخر من النساء كن يعلنن رفضهن لهذا الزواج بشكل صريح خاصة إذا كانت المرأة منهن مسلحة بتجربة زواج سابقة أو بمكانة اجتماعية معينة تجعلها قادرة على إبداء الرأي واتخاذ القرار الذي يلائمها. ولدينا بعض الأمثلة على ذلك؛ فمن مراكش هناك: "أتم القائد حسينة بن بلة (...) من ذوات الحجاب والمروءة وطالما راودها أخوها المولى بعده على تزويجها وامتنعت من ذلك لكونها ستمت وملّت مخالطة أمثاله من العمال"⁴.

ومن فاس هناك خديجة بنت أحمد بن موسى التي جاء عنها في إحدى المراسلات بعد وفاة أبيها أنها "امتنعت امتناعا كلياً عن زيجة عرضت عليها (في 1909)".

¹ - رسالة من الشيخ محمد بن علّ إلى القايد العربي بن فرح في 23 ربيع الأول 1322 / 7 يونيو 1904 ، الخزانة الحسنية ، محفظة 606 .

² - Westmarck : Marriage Ceremonies in Morocco, Les Archives Berbères, volume 2, fascicule 1, p. 16.

³ - محمد الميطي المراهي ، فتاوى شفشاون وما حوّلها من الجبال ، المحمدية ، مطبعة فضالة ، 1998 ، ج 1 ، ص 16 .

⁴ - من عباس بن داود إلى أحمد بن موسى في 3 ربيع الثاني 1314 / 11 شتنبر 1896 ، خ ح ، مع 339 .

لا للعنف الزوجي

مارس بعض الرجال كل أنواع العنف على زوجاتهم خلال القرن التاسع عشر، وعلى رأس هذه الأنواع العنف الجسدي بجميع مستوياته من ضرب وجرح؛ بل يصل الأمر إلى حد القتل.

ويليه العنف النفسي الذي كان متمثلاً في المنع من زيارة الأهل والإجبار على تغيير مكان الإقامة رغم وجود الموانع الشرعية لذلك، والاستمرار في العلاقة الزوجية رغم كراهة الزوج والنفور منه، والأهم من كل هذا إهانة الزوجة وإذلالها عن طريق حلق رأسها؛ كما تشهد على ذلك هذه الرسالة: "وبعد فحاملته الشريفة لال زينب بنت عبد الجليل الوزانية ادعت أنها أرادت التوجه للمشرق وتزوجت ابن عمها سيدي الراضي بن محمد على أن تتوجه صحبته صيانة لعرضها وحفظاً لمروءتها فظلمها وتعدى عليها في نفسها ومالها وحلق رأسها وجرحها ومد يده في أصولها ومتاعها فبوصول كتابنا هذا إليك احتل عليه حتى تحصّله واجعله في السجن حتى يرفع يده عن متاعها وأصولها وأعلمنا به ولا بد والسلام"⁵. وقد قالت بعض النساء لا لهذا العنف الزوجي بوسائل وأشكال مختلفة منها:

- إثبات الضرر

كان للضرر مفهوم واسع؛ إذ يشمل حدوث ضرر في العلاقة الحميمة، والعنف الجسدي، والشتم، وعدم الإنفاق، والاستيلاء على الممتلكات، ومقاطعة الكلام، والإخلال بشروط العلاقة الزوجية من إمساك بمعروف، وحسن المعاملة⁶. ولذلك لجأت بعض النساء إلى الوسائل القانونية لرفع الضرر عنهن بإثباته بالوسائل التي كان معمولاً بها وهي الإشهاد العدلي (شهادة عادية) وهذا ما قامت به أمينة بنت صالح الشرقاوية في 1879 بمدينة الدار البيضاء⁷؛ أو شهادة لفيضة مثلما بادرت إليه عائشة بنت بوغزة المعيشي بأولاد زيان في 1882⁸.

⁵ - من السلطان مولاي عبد الرحمان إلى بوسلهام بن علي في 16 رمضان 1256 / 11 نونبر 1840، خ ح، 29 / 8 ك IV.

⁶ - محمد المهدي الوزاني، الوازل الكبرى، المحمدية، مطبعة فضالة 1996 - 2000، ج 3، ص 473.

⁷ - رسم عدلي بتاريخ فاتح محرم 1297 / 15 دجنبر 1879، مكتبة تطوان، 117 / 25.

⁸ - رسم عدلي بتاريخ 4 حجة 1299 / 17 أكتوبر 1882، خ ح، محفظة حجة 1299.

- طلب التطليق

كان اللجوء إلى الشرع أسلك طريق لجأت إليه بعض الزوجات المعنفات من أجل الحسم في علاقتهن الزوجية السيئة عن طريق طلب التطليق، وهذا كان أمرا يمكن الحصول عليه بعد إثبات الضرر، وهذا كان مبررا لطلب زوجة من منطقة الغرب هي بنت الشليح التطليق سنة 1793 لما لحقها من "ضرر عظيم" من قبل زوجها ابن خدة⁹. وأيضاً التمسّت مريم بنت مولاي ادريس بمكناس التطليق في 1890 بسبب استيلاء زوجها على ممتلكاتها وتركها على بساط الفقر¹⁰.

- "الاحترام"¹¹

استعملت الزوجات المتضررات من عنف أزواجهن وسيلة "الاحترام" باللجوء إلى مكان أو شخص لا يمكن أن تمتد يد الزوج إليهن فيه أو عنده، إما لأنهن منقطعات أو أنهن كن متيقنات من أن عائلتهن لن تقف بجانبهن أو أن يد الزوج يمكن أن تصل إليهن وسط أسرتهن، وهذا ما فعلته عائشة بنت بوعزة المغيني عندما "استحرمت بخيمة السعداني بن محمد" بالغرب سنة 1882¹². وفي سنة 1899 "احترمت" زوجة عبد الكريم بنيس بدار الرامي¹³ بمدينة فاس. اختيار هذه الزوجة لمكان احترامها لم يكن اعتباطيا، فساكن مدينة فاس كانوا يعرفون جيدا "أن دار الحرم هي دار المقدم فضول الرامي"¹⁴.

- رفض تغيير مكان الإقامة

إجبار الزوجة على تغيير مكان إقامتها كان واردا ومتكررا في مغرب القرن التاسع عشر وكان مثار نزاعات ودعاوى بين الزوجين بسبب رفض الزوجات

⁹ - رسالة من مولاي سليمان إلى القائد ابن خدة في 5 ربيع الثاني 1208 / 10 نونبر 1793، خ ح، مع مولاي سليمان.

¹⁰ - رس بتاريخ 3 جمادى الأولى 1308 / 15 دجنبر 1890، خ ح، كاش 174.

¹¹ - يستعمل هذا المصطلح بكثرة في الوثائق المغربية، ويعني الاحتواء بمكان له نوع من القداسة (ضريح، مسجد) أو بشخص يتمتع بالهبة والوقار، وهذا المصطلح هذا المعنى غير وارد في قاموس لسان العرب لابن منظور؛ وكمقابل لذلك نجد ما يؤدي معناه في مفردتين: أحرم الرجل إذا دخل في حرمة لا تهنك، وتحرّم منه إذا تحمى وتجنب. أنظر مادة حرم.

¹² - رسم عدلي بتاريخ 4 حجة 1299 / 17 أكتوبر 1882، خ ح، عفظلة حجة 1299.

¹³ - توارثت عائلة الرامي النظارة على ضريح الولي ادريس الأصغر وكانت لها مكانة دينية ومغربية.

¹⁴ - من الحاج عبد الكريم بن شقرون إلى السلطان مولاي عبد العزيز في 15 ربيع الأول 1317 / 24 يوليوز 1899، خ ح، ك.

ذلك؛ فنساء هذا القرن كان هن تعلق بالمكان الذي ينتمين إليه سواء كان قبيلة أو مدينة لذلك كن يشترطن في كثير من الأحيان عند إبرام عقود الزواج عدم انتقالهن من مكان الأسرة. وقد يكون هذا الأمر لعدة أسباب مرتبطة بالعقلية القبلية السائدة، وبعامل صعوبة الاتصال نتيجة بدائية وسائل النقل وانعدام الأمن، ولعل هذا ما يجعل رفض الزوجات الانتقال مع أزواجهن إلى مكان آخر مُبرراً من الناحية الشرعية.

لكن هذا الرفض قد تكون له عواقب وخيمة على الزوجة قد تصل بها إلى الاعتقال والسجن، وهذا ما حدث لإحدى النساء بمنطقة الشاوية في 1871 التي فضلت السجن على الانتقال مع زوجها من قبيلة زيراوة إلى قصبة سطات¹⁵.

- الهروب من بيت الزوجية

هذه الظاهرة كانت موجودة خاصة في البوادي وبالضبط في بعض القبائل وهي: زمور، كروان، بني مطير، مجاط، زعير، وقبائل جباله. وتشير كتب النوازل إلى أن العنف الجسدي كان أحد أسباب هروب الزوجات في البوادي، وهذا ما أكدته نازلة رُفعت إلى الحايك في بداية القرن التاسع عشر عن زوجة هاربة مشتكية من زوجها "وأنه أسقط يدها بضربة"¹⁶.

- الانتحار

إذا بلغ العنف الزوجي مداه فقد يدفع بالزوجة إلى الانتحار، وتطلعنا إحدى الوثائق على حالة من هذا النوع جاء فيها: "أن رجلا [...] من الشياظمة اسمه عبد الرحمان بن أحمد العمري له زوجة كان يسى العشرة معها على ما بلغنا وقبل حلولنا بالبلاد بثلاثة أيام اشتغل بجلدها فانفلتت من يده وألقت بنفسها بسانية قريبة منهم فبسبب ذلك ماتت وفر زوجها المذكور"¹⁷.

ساهمت في العنف الزوجي عوامل كثيرة منها ما هو قانوني أو اجتماعي. فبالإضافة

¹⁵ - ر من الحاجب موسى بن أحمد إلى خليفة السلطان حسن بن محمد بن عبد الرحمان في 16 حجة 1287 / 9 مارس 1871 خ

ح ، مع 17 .

¹⁶ - الوزاني ، السوازل الصغرى ، ج 2 ، ص 143 .

¹⁷ - ر من محمد الشنوكي إلى السلطان في 23 رمضان 1306 / 23 شتنبر 1889 ، خ ح ، مع رمضان 1306 .

إلى ثقافة النوع هناك عنف المؤسسات والقوانين والأعراف التي كانت منحازة بشكل كبير إلى الرجل، ويظهر ذلك في:

- إباحة الضرب.
- ضعف العقوبات على العنف المُمارس على الزوجات، فكثيراً ما كان الحكم يتم بالتطبيق فقط¹⁸.

لا لتعدد الزوجات

أسأل موضوع التعدد مداد كل من زار المغرب من الأوربيين خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتضاربت آراؤهم وأحكامهم حول هذا الموضوع ما بين تعميم¹⁹ وتخصيص²⁰ لوجود "الظاهرة" حسب المناطق والهيئات الاجتماعية ومنهم من قال بأن الزواج الأحادي هو الذي كان سائدا لدى مغاربة القرن التاسع عشر. وبالرجوع إلى الوثائق المغربية نجد أن التعدد كان منتشرا بين رجال المخزن على مستوييه المركزي والمحلي؛ أما بالنسبة للعامة، ففي المدين كان التعدد يوجد بين الفئات المتوسطة التي يبدو أنها ليست ذات أصول حضرية اعتمادا على خريطة الأحياء (سيدي عمرو الحصري بمكناس وحومة البلاغمة بفاس)، أما في البوادي فقد كان التعدد موجودا بين مختلف الشرائح الاجتماعية. ورغم هذا التواجد لهذه الظاهرة؛ فإن التعدد كان مرفوضا من طرف النساء خلال القرن التاسع عشر، ويظهر ذلك في الآتي:

- شرط عدم التعدد والتسري

يرد هذا الشرط في المصادر مزدوجاً وبعبارتين متلازمتين هما: "أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى"؛ أي أن المرأة كانت تشترط على الزوج عند إبرام عقد زواجها، وقبل أن تبدأ حياتها الزوجية معه ألا يتزوج عليها ويُضيف إليها زوجة أو أكثر (إلى

¹⁸ - يذكر التسولي في نوازل: " أن من ضرب زوجته بخنجر طَلَّقَتْ عليه ومن ثَلَّ ما بخلق شعرها أو وَشَّنها بالنار أو قطع شيئا من أعضائها أو تشبهها طَلَّقَتْ عليه " .

¹⁹ - Jules Erckman, Le Maroc moderne, Paris, Challamel 1885, p. 148.

²⁰ - Querleux, Les Zemmour, Les Archives berbères, Paris, Leroux p. 19.

أربع) وأيضاً ألا يتخذ أية أمة سريةً له، فإن أحل بهذا الشرط فإنه يُلزم بتطبيق الزوجة الثانية أو بعثت الأمة حتى لا تبقى في ملكيته. وقد كان هذا الشرط يُشترط بصفة خاصة بالمدن كفاس وتطوان وطنجة. وعن هذه المدينة الأخيرة جاء في إحدى الوثائق: "واعلم أن سيدي عبد السلام تزوج بابنة بناني المرسلية وعقد عليها بالعدول"، ولكن شرط عليه "ألا يُطلقها وألا يتزوج عليها ولا يتسرى"²¹. إذن الوضع بالنسبة للمرأة كان يتعلق بمشكلتين:

- 1- التعدد واشتراط عدمه يعني رفضاً تاماً له من طرف المرأة.
- 2- لتسري الذي كان يوضع في مستوى واحد مع التعدد عند الاشتراط في العقد رغم وجود فرق واضح في الوضعية القانونية لكل من الزوجة والسرية، مما يعني أن التعدد والتسري كان لهما نفس المعنى ونفس الأثر عند المرأة. إدراج هذا الشرط مع فقد الزواج لم يكن خصوصية تهم المغربية المسلمة أو فترة القرن التاسع عشر، فقد قدمت لنا عدة كتابات الإفادات التالية:

- أن المرأة اليهودية في المغرب بدورها كانت تشترط عدم التعدد.²²
- اشتراط المرأة عدم التعدد والتسري تاريخي في المغرب إذ يعود إلى العصور الوسطى كما هو ثابت في كتاب المعيار للونشريسي.
- تشترك المرأة المغربية مع نظيرتها العربية في هذا الشرط خلال كل مراحل تاريخ الإسلام.

- ثقافة عدم التعدد

نجد هذه الثقافة في أوساط التجار الكبار؛ إذ لم نصادف ما يشير إلى وجود التعدد بينهم، ولكنهم في المقابل كانوا يملكون أعداد مهمة من الإماء. وتعليقاً على ذلك تقول ماتيلد زيس: "إن التعدد لم يكن ظاهرة عند الطبقات العليا لأن المرأة - الزوجة في هذه الطبقات شيء ثمين وتحفة تستثمر"²³. كذلك نجد هذه الثقافة في

²¹ - رسالة من عبد الجبار بن محمد الحسيني إلى موسى بن أحمد تعود إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان .

²² - حاييم زعفراني .

²³ - Mathilde Zeys, Une française au Maroc, Paris, Librairie Hachette 1908, p.88.

منطقة سوس فالمختار السوسي يؤكد لنا ما جاء في ألواح جزولة من أن التعدد كان منعدا بهذه المنطقة. وبقى قريبا من سوس لنجد روبير مونطاني يقول بأن الزواج الأحادي هو الذي كان غالبا بالأطلس الكبير²⁴. أما نساء تطوان فيذكر محمد داود أن الزواج كان أحاديا، وتؤكد هذا الرأي عقود الإرثة الموجودة في كتابه "تاريخ تطوان"؛ وقد لا تختلف حواضر أخرى عن تطوان في هذا الأمر خاصة العدوتان.

لا للمنع من الإرث

تؤكد وثائق المغرب في القرن التاسع عشر ظاهرة منع النساء من أخذ نصيبهن من الإرث مما يحرمهن من حق خوله لهن الشرع باعتبار أن الأمر يتعلق ببلد مسلم. وتنفرد هذه الوثائق دون غيرها من المصادر باستعمال مصطلح "المنع" أو ما يرادفه صراحة دون تورية.

وقد كان المنع من الإرث من طرف الأخ هو الأكثر انتشارا ونجده في المدن كمراكش وفاس وتطوان والقصر الكبير ومكناس وتازة وأسفي وأزمور وفي الواحات بتافيلالت، وفي البوادي كالحياينة وأولاد جامع ودكالة. ومن الناحية الاجتماعية كان هذا المنع متواجدا في أسر الشرفاء والقواد والأمناء والقضاة (أي الأسر التي كانت تملك ما يورث). وقد كان هذا المنع يأتي بشكل صريح وواضح، أو مُغلّفاً بشكل قانوني مثل التحبيس على الأبناء الذكور دون الإناث، أو هبة الأخت للأخ، وهذا ما تحدثت عنه كتب النوازل كثيرا.

رد فعل الأخوات اللائي مُنعن من نصيبهن من الإرث يتمثل في المطالبة به عن طريق توجيه رسائل الشكوى إلى المخزن المركزي أو التوجه إلى مجلس الشرع. نفس الجهود من أجل استرجاع هذا الحق كانت تُوجّه إلى الأعمام، فتطاوّل العم على إرث بنات أخيه قد يُقابل بمواجهة منهن، ولكن هذه المواجهة تكون شاقة ونتائجها

²⁴ - Robert Montagne, Les berbères et le makhzen dans le sud du Maroc, Casablanca, Éditions Afrique - Orient 1989, p. 62.

غير مضمونة كما حدث لبنات جعفر الطاهري بفاس في 1897؛ فقد أقمن "دعوى شرعية" ضد عمهن الوافي الطاهري بهذه المدينة، وبعد تعثر دعواهن رحلن إلى مراكش لعرض قضيتهم على المخزن المركزي - مع ما نعلمه من عناء السفر ومصاعبه في القرن التاسع عشر- مصطحبات معهن كل الحجج التي تثبت حقهن في الإرث²⁵. أيضا تذكر الوثائق المخزنية عددا من النساء اللاتي يتصددين لمتعهن من الإرث من طرف أسرة الزوج المتوفي، نذكر منهن:

- من وزان طامة بنت محمد بن عبد الجليل الوزاني في 1834²⁶، ومن نفس المدينة بنت محمد العالم في 1839²⁷.

- من سلا بنت عمر عواد في 1895²⁸.

- ومن طنجة زوجة محمد بن عبد الصادق في 1895²⁹.

- ومن منطقة الغرب عائشة بنت عبد القادرين محمد المالكي في 1901³⁰.

دخول هؤلاء النساء في مواجهة مع أفراد مقربين من أسرهن مثل الأخ أو العم يجب أن نضعه في إطاره التاريخي حيث كانت المرأة دائما بحاجة إلى حماية أو ملجأ أمان إضافة إلى ما كان يكتسيه مفهوم العائلة من أهمية. وهذا يجعلنا نتفهم أهمية الجدار الذي حاولن كسره.

لا للأمية

رغم أن المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر كان في أغلبية أميا؛ فإننا نجد بعض الومضات تشير إلى نساء قد تعلمن، بل منهن من صار هن باع طويل في ذلك؛ فخارج بنات دار المخزن اللاتي تحدث ابن زيدان عن تعليمهن تذكر بعض كتب التراجم وكذا الوثائق نساء نفضن عنهن رداء الجهل، بل منهن من أصبحت

²⁵- رسالة من بنات سيدي جعفر الطاهري إلى أحمد بن موسى في 8 رجب 1315 / 3 دجنبر 1897، خ ح، مع 337.

²⁶- ر س إلى عبد السلام السلاوي في 17 ربيع الثاني 1250 / 23 أبريل 1834، خ ح حفظة 1 /

15 / 32.

²⁷- نفس المرسلة والمرسل إليه في 28 محرم 1255 / 13 أبريل 1839، خ ح، مع 3 / 34 / 15.

²⁸- ر س في 4 مارس 1895، خ ح، مع 6.

²⁹- ر من محمد بن العربي الطريس إلى السلطان في 22 جمادى الأولى 1313 / 10 نونبر 1895، خ ح، مع 648.

³⁰- ر س إلى القائد الحباسي في 8 جمادى الثانية 1319 / 22 شتنبر 1901، خ ح، مع 549.

مُساهمة في محور الأمية عن نساء أخريات؛ فقد عرف هذا القرن وجود بعض الفقيهات الحافظات للقرآن الكريم، وفي نفس الوقت كن متعاطيات لتعليم الأمور الدينية لغيرهن من النساء مثل:

— الغالية بنت ابراهيم السباعية في سوس الأقصى التي "كانت عالمة صالحة متقنة حافظة [...] تُعلم القرآن وقد أتقنت حفظه كما حفظت المختصر الخليلي وألفية ابن مالك وغيرهما من المتون المعتاد حفظها وكان لها باع في العربية والفقه والفرائض وما إلى ذلك مما يُتداول"، وقد توفيت هذه الفقيهة سنة 1887³¹. ويتحدث المختار السوسي عن عدد آخر من الفقيهات اللائي كن بمنطقة سوس مثل رقية بنت محمد بن العربي الأدوزية (1883-1923) وعائشة بنت الحاج أحمد بن عبد الرحمان الجيشيمي (توفيت في القرن العشرين) التي شهد لها كل جيران قبيلتها أنها فريدة من نوعها، "فهي تعلم الدين وعقائد التوحيد وتحول في التصوف وتُلمي من الكتب العربية والشلحية"³².

أيضا مدينة الرباط عرفت اتجاه عدد من النساء إلى العلم وإن كن في أغلبهن بنات فقهاء كبني الفقيه التادلي، أو أئمة كبت محمد بن عبد الله إمام ضريح مولاي المكي بالرباط التي كانت "تقرأ القرآن وتعلم"³³، وأيضا تتحدث الوثائق عن فقيهة أخرى بنفس المدينة هي الحاجة خديجة الطالبية التي كانت "حافظة للقرآن العظيم ودليل الخيرات والبردة والعشرية والأجرومية والمرشد المعين"³⁴، نلاحظ أن هذه الفقيهة كان لها اطلاع بعلوم الوقت المختلفة التي هي بالأساس علوم دينية وبالطريقة التي كانت متبعة (الحفظ) خلال هذا القرن.

³¹ - المختار السوسي، الممسول، ج 18، ص 110.

³² - نفسه، ج 6، ص 148.

³³ - في 5 ربيع الأول 1315 / خ ح، ص 443.

³⁴ - رسالة موجهة إلى أحمد بن موسى في 25 رجب 1314 / خ ح مع.

خاتمة

يتضح مما سبق ذكره أن بعض النساء لم يكن صامتات وإن لم يصل الأمر
بهن إلى مستوى الصخب؛ ولكنهن استعملن الوسائل المتاحة والشرعية لإسماع
صوتهن من أجل الدفاع عن حقوقهن ومستحقاقهن. وإذا ما تأملنا الكم الهائل من
النوازل والدعاوي والفتاوى التي كانت ترفع إلى القضاة والنوازلين والمفتين -
وهذه الفئة هي التي كانت تمثل الطبقة المثقفة أي فئة العلماء والفقهاء- لابد أن
نتساءل لماذا لم يكن لذلك صدى لدى هؤلاء الفقهاء للتفكير في محاولة تغيير
وضعية المرأة القانونية ويُطرح هذا التساؤل بإلحاح ونحن نعلم أن القرن التاسع
عشر كان عصر النهضة بالشرق العربي خاصة مع الشيخ محمد عبده (1845-
1902) الذي دعا إلى ضرورة تعليم المرأة، وإلى إلغاء التعدد.